

دال - قائمة الدول المشار إليها في الفقرة ٤ (د)
من الجزء "ثانياً"

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية	السوفياتية
البانيا	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
بلغاريا	السوفياتية
بولندا	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
تنسيكوسلوفاكيا	رومانيا
	هنغاريا

٦٦/٣٥ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

ألف

المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان وبرنامج عمل لها المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي^(٧٣)، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللذين يحددان التدابير والمبادئ الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي، في إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد،

وإذ تحيط علماً بإعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنمية التنمية الصناعية الذي عقد في نيودلهي من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠^(٧٤)، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللذين وضعوا تفاصيل استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية في الثمانينات وما بعدها، فضلاً عن خطة عمل لإعادة تشكيل الصناعة العالمية في إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد،

(٧٣) انظر A/10112، الفصل الرابع.

(٧٤) Corr.1 و ID/CONF.4/22، الفصل الرابع.

وإذ تؤكد على ما لإعادة توزيع القدرات الصناعية من دور في سياق التعاون الصناعي الدولي، بما في ذلك الموارد وعمليات نقل التكنولوجيا الرامية إلى إيجاد وتعزيز القدرات الإنتاجية لدى البلدان النامية، بقصد حفز اقتصاداتها، مع مراعاة إمكانات تنمية مواردها الوطنية وفقاً للأهداف والأولويات الوطنية الشاملة وضرورة زيادة حصتها تبعاً لذلك في الإنتاج الصناعي العالمي، وإذ تدرك دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها الجهاز التنسيقي المركزي داخل منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون في ميدان التنمية الصناعية ولتنفيذ التدابير المتفق عليها وبلوغ الغايات المتفق عليها في كل من إعلان وخطة عمل لها المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي وإعلان وخطة عمل نيودلهي المتعلقين بتصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية،

وقد درست تقرير مجلس التنمية الصناعية عن دورته الاستثنائية الأولى، المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩^(٧٥)، وتقريره عن دورته الرابعة عشرة، المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠^(٧٦)،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ والمتعلق بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تضع في اعتبارها المقررات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠^(٧٧)،

١ - تحيط علماً بتقرير المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المعقود في نيودلهي، في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠^(٧٨)؛

٢ - تؤيد الأولويات البرنامجية التي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة^(٧٩)، فيما يتعلق بمتابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٣ - تؤيد المقررات التي اتخذها مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة فيما يتعلق بنظام المشاورات^(٨٠)، وخاصة

(٧٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٦ (A/35/16)، المجلد الأول.

(٧٦) المرجع نفسه، المجلد الثاني.

(٧٧) المرجع نفسه، المجلد الثالث، الفصل الثاني.

(٧٨) Corr.1 و ID/CONF.4/22.

(٧٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٦ (A/35/16)، المجلد الثاني، الفقرة ٥٤.

(٨٠) المرجع نفسه، الفقرات ١٤٨ إلى ١٥٥.

٨ - ترحو من أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تتخذ تدابير فورية في نطاق اختصاصها من أجل التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج العمل الجديد الشامل لأقل البلدان نمواً، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في قراره ١٢٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩^(٨٤)، والقرارات والمقررات المتصلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة، وأن ترفع تقارير سنوية إلى مجلس التنمية الصناعية بشأن التقدم المحرز في تصنيع أقل البلدان نمواً؛

٩ - تقدر الخطوات المتخذة بالفعل لضمان تنسيق الأنشطة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في ميدان التنمية الصناعية، وتؤكد ضرورة مواصلة التعاون الكامل والعمل لضمان المتابعة المثلى لمقررات وتوصيات ونتائج المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من مرحلة البرمجة حتى مرحلة التنفيذ، وخاصة في مجالات مثل اجتماعات التشاور، والطاقة والأنشطة التنفيذية، على النحو الذي وافق عليه مجلس التنمية الصناعية في دورته العادية الرابعة عشرة ودورته الاستثنائية الثانية؛

١٠ - ترحو من مجلس التنمية الصناعية أن يعمد، في دورته الخامسة عشرة، إلى النظر في مزيد من المقترحات المقدمة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تعزيز تصنيع البلدان النامية، وإلى البت في اتخاذ إجراءات أخرى؛

١١ - تناشد مرة أخرى جميع الحكومات، التي لم توقع الدستور الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٨٥)، أو تصدق عليه أو تقبل به أو تقره أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ويفضل أن لا يتعدى ذلك منتصف سنة ١٩٨١؛

١٢ - تحث جميع الدول، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو زيادة مساهماتها، مع مراعاة الحاجة إلى المرونة القصوى، بقصد بلوغ مستوى التمويل المستصوب المتفق عليه البالغ ٥٠ مليون دولار في السنة؛

١٣ - تقرر أن تستعرض في دورتها السابعة والثلاثين، متابعة المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

الجلسة العامة ٨٣

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

مقرره بأن ينشئ على أساس دائم ذلك النظام الذي ينبغي أن يكون أداة تعمل من خلالها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كمحفّل للبلدان المتقدمة النمو والتنمية تجري فيه اتصالاتها ومشاوراتها الرامية إلى تصنيع البلدان النامية، ويتيح أيضاً إجراء مفاوضات فيما بين الأطراف المهتمة، بناءً على طلبها، في أثناء المشاورات أو بعدها؛

٤ - تحث المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ تدابير ملموسة، عند الاقتضاء، من أجل إعادة تشكيل الإنتاج الصناعي العالمي، عن طريق استراتيجيات إيجابية، وبالتالي إيجاد تقسيم دولي أكثر فعالية للعمل يكون من شأنه، في جملة أمور، تسهيل إعادة توزيع الصناعات وتوسيع وتعزيز القدرات الصناعية للبلدان النامية وتشجيع المعالجة الصناعية المحلية للموارد الطبيعية للبلدان النامية؛

٥ - تؤكد على ضرورة تسهيل إعادة تشكيل الإنتاج الصناعي العالمي، وذلك بجملة طرق منها ما يلي:

- (أ) دعم زيادة الإنتاج الصناعي في البلدان النامية؛
- (ب) توفير معاملة خاصة وتفضيلية لصالح البلدان النامية، حسب الإمكان والاقتضاء، في سياق مجهود عام يرمي إلى تحرير التجارة العالمية، وخاصة لصالح تلك البلدان؛
- (ج) تحرير التجارة من حيث زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق؛

٦ - تؤكد من جديد مقرر مجلس التنمية الصناعية في دورته الاستثنائية الثانية^(٨٦)، وتقرر ضمان توفير الموارد الكافية لتمكين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من تنفيذ ولايتها، خاصة فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر العام الثالث على النحو الذي وافق عليه المجلس في دورته الرابعة عشرة، مع مراعاة القيود المالية التي يتعين أن تعمل الميزانية العادية للأمم المتحدة في ظلها؛

٧ - تؤكد من جديد كذلك أنه ينبغي، مع مراعاة الفقرة ٧٥ من تقرير اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتها الرابعة عشرة^(٨٧)، اتخاذ تدابير مناسبة من أجل جميع مجالات الأولوية المتفق عليها، على النحو الذي وافق عليه المجلس في دورته العادية الرابعة عشرة ودورته الاستثنائية الثانية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والإنتاج الصناعي التي لم تشر إليها بالتحديد مقترحات الأمين العام الواردة في برنامج العمل المنقح لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام ١٩٨١ والميزانية البرنامجية الحالية^(٨٨)؛

(٨٤) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.79.II.D.14)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٨٥) A/CONF.90/19

(٨٦) المرجع نفسه، المجلد الثالث، الفقرة ١٥.

(٨٧) المرجع نفسه، المجلد الثالث، المرفق الثاني.

(٨٨) انظر ID/B/C.3/99 و Add.1.

٦٧/٣٥ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

باء

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

ألف

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى القرار ٥١ (د - ١٤)، الذي اتخذته مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠،
وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٤٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالمقررات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية المعقودة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠ (٨٦) ومجلس وزراء تلك المنظمة في دورته العادية الخامسة والثلاثين المعقودة في فريتاون في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٠ (٨٧)، من أجل اتخاذ التدابير الملزمة لتنفيذ استراتيجية منروfia للتنمية الاقتصادية لافريقيا (٨٨)،

١ - تعلن الثمانينات عقد التنمية الصناعية لافريقيا :

٢ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية، بصياغة مقترحات لتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ورصد تقدمه :

٣ - تؤيد إنشاء وحدة أو فريق للتنسيق في إطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل عقد التنمية الصناعية لافريقيا وترجو من الأمين العام أن يوفر الموارد الملزمة لتمكين تلك المنظمة من تأدية دورها في إعداد أنشطة العقد وتنفيذها :

٤ - ترجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يشرعاً في إجراء اتصالات مناسبة مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها للإسهام في إنجاح عقد التنمية الصناعية لافريقيا وأن يقدماً بشأن التدابير المتخذة تقريراً، عن طريق مجلس التنمية الصناعية في دورته الخامسة عشرة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨١، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٣

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وللذين أبرزوا دور العلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية البلدان النامية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، الذي أيدت فيه برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٨٩)، والذي قررت فيه جملة أمور منها إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفه كياناً جديداً داخل الأمانة العامة متميزاً من الناحية التنظيمية، وجهاز الأمم المتحدة لتمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الموقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٤٨ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٩٠)،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة القصوى إلى تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية وأهميته البالغة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفي تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٩١)،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً ضرورة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا،

(٨٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ٢٠ - ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.79.I.21 والتصويبات)، الفصل السابع.

(٩٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، اللجنة الثانية، الجلسة ٧، الفقرات ٧ إلى ١٣.

(٩١) انظر القرار ٥٦/٣٥، المرفق.

(٨٦) انظر A/S-11/14.

(٨٧) انظر A/35/463 و Corr.1، المرفق الأول.

(٨٨) انظر A/34/552، المرفق الأول، قرار مجلس الوزراء ٧٢٢ (د - ٢٣).